Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2019-2004)

أ. م. د مهدي خليل شديد الباحثة بسمه سليم حسين
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل

المستخلص

تناول البحث بعض من مؤشرات الاستقرار النقدي ووجدَ محاولة السياسة النقدية في العراق واضحة بالحافظ على موائمة نمو المعروض النقدي مع نمو الناتج المحلي الاجمالي واستهداف التضخم عبر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،إلا أَنَ التأثيرات النقدية للمالية العامة للحكومة قللت من اهمية تلك السياسة باستجابتها السريعة لزيادة الانفاق العام غير المنتج ، ومن ثم ضعف الاوعية الاستثمارية في الجانب الحقيقي ، لذا حاول البنك المركزي العراقي تطبيق مؤشرات بازل (2,1) لزيادة فاعلية الرقابة وتوجيه التيارات النقدية بما يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : (الاستقرار النقدي ، مؤشرات الاستقرار النقدي) .

Abstract

The research examined some of the indicators of monetary stability and found that the monetary policy attempt in Iraq is clear by maintaining the alignment of the growth of the money supply with the growth of the gross domestic product and targeting inflation through the exchange to achieve economic stability. It is unproductive, and hence the weakness of investment vessels on the real side, so the Central Bank of Iraq tried to apply Basel (2.1) indicators to increase the effectiveness of supervision and direct monetary currents, leading to achieving financial and monetary stability, and then achieving economic stability.

Keywords: (monetary stability, monetary stability indicators).

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المقدمة

يرتبط تحقيق الاستقرار النقدي ارتباطاً مباشراً بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فاذا كانت البيئة مستقرة لدى النشاط الاقتصادي فهذا يعني هناك وضع نقدي مناسب في اطار عمل مصرفي جاد لمسار هذا النشاط وبالتالي بيئة مستقرة نقدية من خلال عوامل خاصة تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي ، وتعمد السياسة النقدية (Monetary Policy) الى اجراءات عديدة منها ما يتعلق بالجانب النقدي او ما يتعلق بالجانب غير النقدي ، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد القومي لتحقيق اهداف النمو والتنمية .

المبحث الاول // منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث

بالرغم من الزيادات الكبيرة في حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل جزءاً من معادلة الاستقرار النقدي الا أنَّ ذلك لم يؤد الى حدوث استقرار نقدي اي اختلال العلاقة بينهما وبين المعروض النقدي .

ثانيا : اهمية البحث

وتكمن اهمية البحث فيما يأتي :

أ- بيان دور واهمية الاستقرار النقدي في استقرار العلاقة بين (M،GDP) .

ب- تحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي لبيان حالة استقرار النظام النقدي ككل .

ثالثا : هدف البحث

يركز هذا البحث على دراسة وتحليل بعض من مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي .

رابعاً : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إنَّ للتغيرات المعروض النقدي لها اثراً في استقرار العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والمعروض النقدي .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

خامساً : حدود البحث

وتشمل كل من

أ- الحدود المكانية : وتتمثل بـ (الاقتصاد العراقي) .

ب- الحدود الزمانية : وتتمثل بالمدة من (2004-2019) .

سادساً : هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول منهجية البحث ، في حين اهتم المبحث الثاني بالجانب النظري ، ليتطرق المبحث الثالث لتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي ، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني // الجانب النظري

يعد تحقيق الاستقرار النقدي من اولويات السياسة النقدية للبنك المركزي لأي بلد ، اذ يهدف البنك المركزي الى تحقيق اهم عناصر الاستقرار النقدي المتمثلة باستقرار سعر صرف واستقرار المستوى العام للأسعار وخلق هيكل لأسعار الفائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية الدولية ويسعى البنك لتحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي(الزاملي) .

المحور الاول : مفهوم الاستقرار النقدي

يعرف بانه تأقلم عرض النقد مع مستويات النشاط الاقتصادي اي التحكم في عرض النقد بما يتناسب مع مستويات النشاط الاقتصادي لتجنب الازمات النقدية والاقتصادية مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار (الحميد-المطلب ، 275,2007) ، كما يمكن وصفه بالحالة التي لا تتغير فيها الأسعار كثيرًا ، أي لا يمكن للأفراد شراء المزيد من السلع إذا ارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة لان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالتضخم (Moenjak، 2014، 63) .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المحور الثاني : اهداف الاستقرار النقدي

هناك مجموعة من الاهداف التي يستند اليها الاستقرار النقدي ومنها:(الرفاعي ،2019، 6)

1. تحقيق المستوى العالي من التوظيف من خلال الاستغلال الامثل للموارد .
2. تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار اذ يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي ما بين الجانب النقدي والحقيقي في الاقتصاد .
3. تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف من خلال الحد من التوسع المفرط في المعرض النقدي واثره السلبي في قيمة العملة المحلية واحتفاظ السلطات النقدية بالاحتياطيات الاجنبية وعدم توسعها في اقراض الحكومات ومن ثم تشجيع الصادرات .
4. بقاء اسعار الفائدة منخفضة ليحقق زيادة في الطلب الكلي على الائتمان ومن ثم زيادة الاستثمارات و زيادة معدلات النمو الاقتصادي لاحقاً .

المحور الثالث : مؤشرات الاستقرار النقدي

اولا : مؤشر الاستقرار النقدي

يستند هذا المؤشر الى النظرية الكمية للنقود للاقتصادي (ارفنج فيشر)، اذ يستخدم في كثير من الدراسات من اجل الوقوف على موقف السياسة النقدية (Monetary Policy Stance) (العربي،2,2020) ، و يمثل مقياساً كمياً ناتجاً عن تحليل كمية النقد المعروضة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية اذ يتم قياس ابعاد عمليات الاستقرار النقدي من خلال هذا المؤشر ومن ثم الحكم على مدى مستوى الاستقرار الاقتصادي و يعتمد هذا المؤشر على المعروض النقدي ومدى تطوره ليعبر عن التطور الحاصل لوسائل الدفع في الاقتصاد من جهة و يعتمد على الناتج المحلي الاجمالي ومدى تطوره من جهة اخرى ليعبر عن كمية المعاملات التي تتم في

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المجتمع (حسون–عبد المهدي،2021 ،6)، ويتم حسابه من خلال قسمة معدل نمو عرض النقد على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وفق المعادلة الاتية :

$$B = \frac{\Delta M/M}{\Delta GDP/GDP}$$

اذ تمثل :

B : الاستقرار النقدي .

$\Delta M/M$: معدل نمو عرض النقد .

$\Delta GDP/GDP$: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .

فاذا كانت الزيادة في عرض النقد اكبر من الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي ستؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد امِا اذا كانت قيمة مؤشر الاستقرار النقدي تساوي واحد فهي تشير الى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية ، في حين اذا كانت قيمة المؤشر اقل من الواحد سيتعرض الاقتصاد الى ضغوط انكماشية ناجمة عن اتباع سياسات نقدية توسعية (Meherhera – Bouchama,2021,4).

ثانياً : مؤشر الافراط النقدي (غزلان،2002، 318–319)

يستند هذا المؤشر الى (النظرية الكمية للنقود المعاصرة) التي ترى ان التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحدث التغير في المستوى العام للأسعار وان استقرار المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق الا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما يعرف بـ (الحجم الامثل لكمية النقود) ويعرف ذلك الحجم بحسب ما جاء بهِ (M.Friedman) هو ذلك الحجم الذي يلغي معدل تغير الاثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ، ومعدل

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تغير النقود او سرعة تداولها للحفاظ على المستوى العام للأسعار السائدة في فترة الاساس ، اذ افترضنا ثبات الطلب على النقود او سرعة دورانها ينبغي ان يظل نصيب الوحدة المنتجة ثابتاً اذا اردنا ان نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد خلال فترة الاساس ، اما اذا ازداد الطلب على النقود او انخفضت سرعة دورانها فيمكن ان يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بمقدار يلغي سرعة دوران النقود على المستوى العام للأسعار، ويرجح انصار النظرية الكمية للنقود المعاصرة القوى التضخمية الى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الامثل مما ينشأ معه افراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الاسعار ، اذ يتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة الاتية:

$$Mext = Q_o\ Yt - Mt$$

اذ تمثل :

Mext : حجم الافراط النقدي .

Q_o : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الاساس عند مستوى محدد من الاسعار .

Yt : حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في السنة .

Mt : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

المبحث الثالث // تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي

اولا : تحليل مؤشر الاستقرار النقدي

يصف هذا المؤشر التغير في كل من عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كانت نسبة التغير في كمية النقد مساوية لنسبة التغير في الناتج فان ذلك يشير الى وجود الاستقرار

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

النقدي ، اما اذْ كانت نسبة التغير في كمية النقد في حالة زيادة او نقصان مع نسبة التغير في الناتج فان ذلك يشير الى وجود الاتجاهات التضخمية او الانكماشية في الاقتصاد القومي(الحجاز،280,2009) .

الجدول (1) مؤشر الاستقرار النقدي (نسبة مئوية)

السنة	عرض النقد (M_1) (1)	معدل التغير في عرض النقد% (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (3)	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي % (4)	مؤشر الاستقرار النقدي (2/4)= (5)
2004	10,148,626	-	101,845,262.4	-	-
2005	11,399,125	12.3	103,551,403.4	1.7	7.2
2006	15,460,060	35.6	109,389,941.3	5.6	6.4
2007	21,721,167	40.5	111,455,813.4	1.9	21.3
2008	28,189,934	29.7	120,626,517.1	8.2	3.6
2009	37,300,030	32.3	124,702,075	3.4	9.5
2010	51,743,489	38.7	132,687,029.6	6.4	6.0
2011	62,473,929	20.7	142,700,217	7.5	2.8
2012	63,735,691	2.0	162,587,533.1	13.9	0.1
2013	73,830,964	15.8	174,990,175	7.6	2.1
2014	72,692,448	-1.5	175,335,399.6	0.2	-7.5
2015	69,613,150	-4.2	183,616,252.1	4.7	-0.9
2016	75,523,952	8.4	208,932,109.7	13.8	0.6
2017	76,986,584	1.9	201,059,363.1	-3.8	-0.5
2018	77,828,984	1.1	199,129,298.5	-0.1	-11
2019	86,771,000	11.4	213,528,484.3	7.2	1.6

المصدر :

- **عمود (1،3) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **عمود (5,4,2) تم حسابه من قبل الباحثة .**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يوضح الجدول (1) ان قيمة المؤشر كانت مرتفعة خلال المدة(2005–2011) فقد تراوحت ما بين اعلى قيمة عام (2007) وادنى قيمة (2011) علما ان الارتفاع في قيمة المؤشر خلال تلك المدة كان بسبب الزيادة في معدلات التغير في عرض النقد فهي تنمو بمعدل اكبر من الزيادة في معدلات التغير في الناتج مما ادى الى ارتفاع قيمة المؤشر فضلا عن ان معدلات التضخم بدأت بالانخفاض استجابة لتوجهات السياسة النقدية في استهداف التضخم عبر الصرف ومن ثم ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي لتخفيض حده الضغوط التضخمية للمدة اعلاه .

في حين نجد ان قيمة المؤشر للمدة(2012–2019) كانت منخفضة نتيجة توجه السياسة النقدية الى عدم زيادة المعروض النقدي لتجنب الضغوط التضخمية وانعكاس الانخفاضات في حجم الايرادات النفطية وتدمير البنى التحتية من قبل العصابات الارهابية وتعطيل معظم القطاعات الانتاجية نتيجة توجه الانفاق الحكومي نحو ادامة عجلة الحرب على الارهاب مما ادى الى حدوث ركود في الاقتصاد ساهم في تخفيض حجم الفجوة ما بين المعروض النقدي والناتج ليعبر عن الضغوط الانكماشية التي اثرت في درجة الاستقرار النقدي للمدة اعلاه .

الشكل (1) تطور مؤشر الاستقرار النقدي

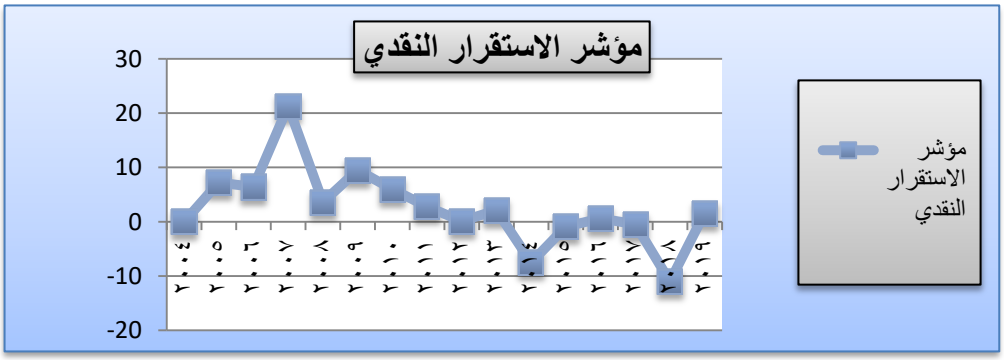

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (1) .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يتضح من الشكل (1) ان مؤشر الاستقرار النقدي كان منخفضاً في العراق كونه بعيدا عن الواحد الصحيح مما يعني عدم وجود استقرار نقدي ومن ثم يدل على وجود اثار انكماشية وتضخمية التي اجتاحت الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث .

ثانياً : تحليل مؤشر الافراط النقدي

يستخدم هذا المؤشر لحساب كمية النقد الزائدة عن المستوى الامثل للحفاظ على ثبات مستوى الاسعار، اذْ تم حساب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الاجمالي من كمية النقد المتداولة وعد(2004) سنة الاساس مع ثبات هذا المتوسط خلال مدة البحث على النحو الاتي :

$$O_{2004}\ \frac{10148626}{101,845,262.4} = 0.09964750211$$

ومن ثم حساب كمية النقد المثلى من خلال حاصل الناتج المحلي مع قيمة الاساس اعلاه لكل سنة من سنوات البحث وبطرح عرض النقد(M_1) من كمية النقد المثلى نحصل على المؤشر.

يشير الجدول (2) ان قيمة المؤشر في زيادات متتالية ومستمرة اذْ ارتفعَ المؤشر من(1080486.31) عام(2005) الى(65493419.91) عام(2019) مما يعكس افراط السلطات النقدية في حجم اصدارها لكمية النقد والتي نمت بشكل كبير خلال مدة البحث ومن ثم ادى الى حدوث زيادات كبيرة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق العرض الكلي الحقيقي منها وبالتالي ساهم في رفع مستويات الاسعار المحلية(الصفار ،2015، 76)، وما رافق ذلك استجابة السياسة النقدية في زيادة المعروض النقدي لزيادة الطلب الكلي من جهة ومن جهة اخرى لتمويل عملية التنمية لاسيما بعد احداث (2003) وانهيار معظم البنى التحتية

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

للاقتصاد العراقي فضلا عن ان زيادة عرض النقد جاءت استجابة لزيادة الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري .

الجدول (2)

مؤشر الافراط النقدي (نسبة مئوية)

السنة	عرض النقد الضيق (M_1) (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (2)	كمية النقد المثلى (3)	مؤشر حجم الافراط النقدي = (1-3) (4)	نسبة الافراط النقدي% =(4/2) (5)
2004	10148626	101845262.4	10148626	0	0
2005	11399125	103551403.4	10318638.69	1080486.31	1.04
2006	15460060	109389941.3	10900434.41	4559625.59	4.17
2007	21721167	111455813.4	11106293.4	10614873.6	9.52
2008	28189934	120626517.1	12020131.12	16169802.88	13.40
2009	37300030	124702075	12426250.28	24873779.72	19.95
2010	51743489	132687029.6	13221931.06	38521557.94	29.03
2011	62473929	142700217	14219720.17	48254208.83	33.82
2012	63735871	162587533.1	16201441.55	47534429.45	29.24
2013	73830964	174990175	17437333.83	56393630.17	32.23
2014	72692448	175335399.6	17471734.6	55220713.4	31.49
2015	69613150	183616252.1	18296900.87	51316249.13	27.95
2016	75523952	208932109.7	20819562.84	54704389.16	26.18
2017	76986584	201059363.1	20035063.31	56951520.69	28.33
2018	77828984	199129298.5	19842737.19	57986246.81	29.12
2019	86771000	213528484.3	21277580.09	65493419.91	30.67

المصدر:

- **عمود (1,2) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **عمود (5،4،3) تم حسابه من قبل الباحثة .**

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

كما يلاحظ ان نسبة المؤشر كما في الجدول (2) شهدت نمواً مستمراً خلال مدة البحث باستثناء الاعوام(2016,2012) التي شهدت تراجعاً طفيفاً الامر الذي يؤكد على الدور الذي تؤديه الزيادة في كمية النقد في تغذية التضخم في الاقتصاد العراقي ، اذ يمثل المؤشر القوة الشرائية في السوق زائدة التي لا يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات ومن ثم يدفع الاسعار نحو الارتفاع في السوق .

شكل (2) تطور مؤشر الافراط النقدي

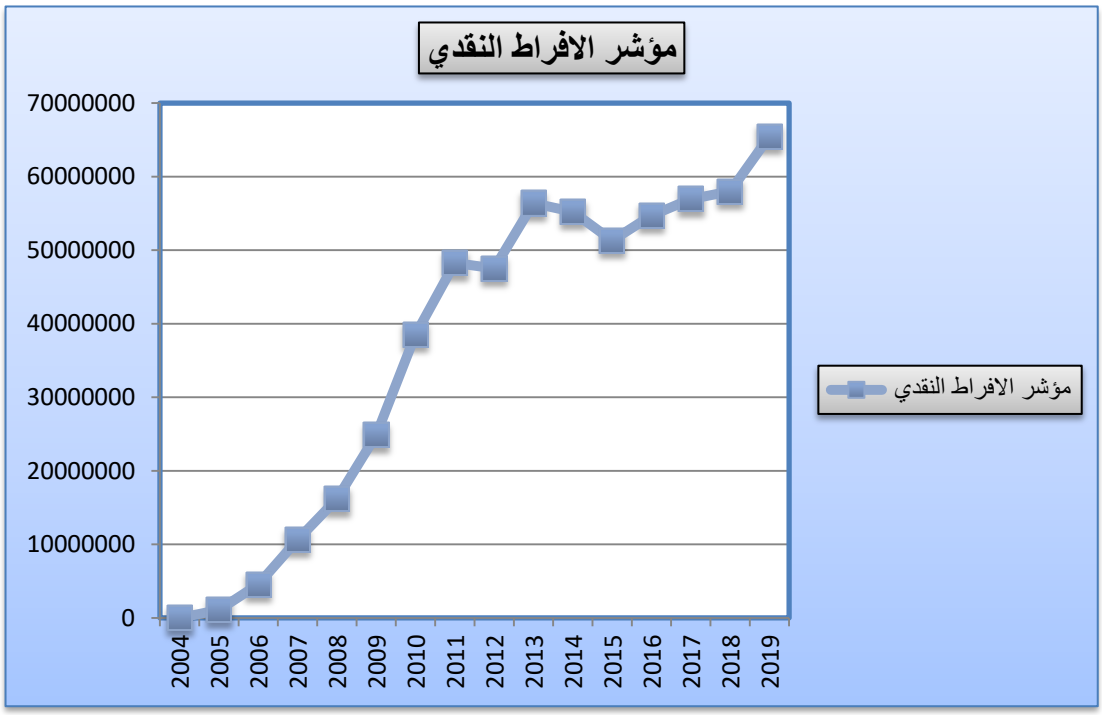

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (2)

يوضح الشكل (2) اعلاه ان مؤشر الافراط النقدي اتخذ اتجاه تصاعديا في العراق نتيجة افراط السلطات النقدية في حجم اصدارها لكمية النقد التي نمت بشكل كبير ومن ثم ادى الى حدوث زيادات كبيرة في حجم الطلب الكلي على نحو يفوق العرض الكلي الحقيقي منها وبالتالي ساهم في زيادة مؤشر الافراط النقدي و رفع مستويات الاسعار المحلية .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاستنتاجات

1. إنّ نمو عرض النقد كان اكبر من نمو GDP ، مما قلل من فرصة تحقيق الاستقرار النقدي ما عدا بعض السنوات للمدة (2004–2019) .
2. بين مؤشر الافراط النقدي ان هناك فائض في المعروض النقدي يزيد عن المستوى المرغوب بالاقتصاد العراقي وكان ذلك استجابة للمالية العامة للدولة و ليس لزيادة الناتج .
3. تبين من مؤشر الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي كان بعيدا عن الواحد الصحيح مما يعني عدم وجود استقرار نقدي مما يدل على وجود اثار انكماشية وتضخمية التي اجتاحت الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث .

التوصيات

1. ضرورة تمكين البنك المركزي كسلطة نقدية من انتهاج سياسات نقدية تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التنسيق بين نمو المعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي.
2. على البنك المركزي تحقيق معظم اهداف الاستقرار النقدي المتمثلة استقرار اسعار الصرف واستقرار اسعار الفائدة فضلا عن الهدف الاساسي استقرار المستوى العام للاسعار مما يساهم في تقليل عدم اليقين الذي يضر الاقتصاد بشكل كبير .
3. تطبيق مؤشرات بازل (2,1) لزيادة فاعلية الرقابة وتوجيه التيارات النقدية بما يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المصادر

1. افتخار محمد مناحي الرفاعي – أروى حاجم سلطان ، اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999- 2015) ، مجلة دجلة ، مجلد (2) ، العدد (1) ، 2019 .

2. بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان – بيروت ، ط2 ، 2009 .

3. صبحي حسون – اية علاء الدين عبد المهدي ، اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق – دراسة تحليلية للمدة (2004- 2020) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (130) ، 2021 .

4. صندوق النقد العربي ، التطورات النقدية والمصرفية وتطورات اسواق المال في الدول العربية، التقرير الاقتصاد العربي الموحد ، ابو ظبي ، 2020 .

5. عبد الحميد – عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 .

6. فراس حسين علي الصفار ، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ، اطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2015 .

7. ماجد احمد الزاملي ، الاستقرار النقدي من خلال حجم الائتمان وتنظيم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني ، صوت العراق ، مقال منشور على الموقع :

https://www.sotaliraq.com

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

8. محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 2002 .

9. Madjda Meherhera -Mustapha Bouchama ,The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019) , Magazine Al-Bashaer Economic , vol.7 , No .1 April 2021.

10. Thammarak Moenjak , Central BankingTheory and Practic in Sustaining Monetary and Financial Stability, 1st edition ,Wiley, 2014